

المجلس التشريعي الفلسطيني

**تقرير حول أعمال
الدورة الخامسة –الفترة الأولى**

2000/3/7

إعداد

قسم حفظ السجلات

2000/10/1

تقرير مفصل حول أعمال الفترة الأولى من الدورة الخامسة للمجلس التشريعي الفلسطيني

تولى الأخ/ فرج الصراف رئاسة جلسة المجلس التشريعي حيث تم انتخاب هيئة مكتب رئاسة المجلس التشريعي للدورة الخامسة خلال جلسة الافتتاحية والتي تشكلت من:

رئيساً للمجلس	الأخ/ أبو علاء
نائب الأول للرئيس	الأخ/ إبراهيم أبو النجا
نائب الثاني للرئيس	الأخ/ غازي حانيا
أمين سر المجلس	الأخ/ روحى فتوح

"أقى الأخ/ ياسر عرفات" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية" كلمة أمام المجلس بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة للمجلس التشريعي، هنا فيها الاخوة أعضاء هيئة رئاسة المجلس الجديدة على الثقة التي منحت لهم لتولي رئاسة المجلس للدورة الخامسة، وأشار بالعلاقة المميزة التي ربطت السلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل ديمقراطي فعال، كما أكد على ضرورة استمرار هذه العلاقة بين السلطتين، وكذلك بين القوى السياسية في المجتمع الفلسطيني.

تم انتخاب رؤساء ،مقرري، وأعضاء اللجان الدائمة للمجلس التشريعي للدورة الخامسة والتي تشكلت على النحو التالي:

اللجنة	المقرر	الرئيس
التربية والقضايا الاجتماعية	الأخ/ شريف مشعل	الأخ/ موسى الزعبوط
الأراضي ومقاومة الاستيطان	الأخ/ اسعد عبد القادر	الأخ/ عثمان غشاش
الموازنة والشؤون المالية	الأخ/ داود الزير	الأخ/ فخرى التركمان
القانونية	الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح	الأخ/ سليمان أبو سنينة
الاقتصادية	الأخ/ جمال الشوبكي	الأخ/ جلال المصدر
القدس	الأخ/ احمد الزغير	الأخ/ احمد البطش
شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج	الأخ/ جمال الشاتي	الأخ/ عبد ربه أبو عون
الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة	الأخ/ قدوره فارس	الأخ/ محمد حجازي
السياسية	الأخ/ زياد أبو عمرو	الأخت/ دلال سالمه
الداخلية والأمن والحكم المحلي	الأخ/ فخرى شقورة	الأخ/ عبد الفتاح حمایل

تابع عقد جلسات المجلس التشريعي في دورته الخامسة -الفترة الأولى- والتي بلغ عددها ثلاثة عشرة جلسة عادية ، و جلسات استثنائية، وجلسة سرية ، حيث تم بحث ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية والتشريعية في جلسات المجلس التشريعي.

وفيما يلي عرضاً مفصلاً لسير أعمال جلسات المجلس المتعاقبة:

أولاً: أهم القضايا والمواضيع التي ناقشها المجلس:

1. ناقش المجلس العديد من القضايا الاجتماعية، حيث قدمت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية عدة تقارير وذلك على النحو التالي:
 - موضوع تحسين رواتب العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة معلمي المدارس الحكومية، وذلك على ضوء بإضراب المعلمين في المدارس الحكومية، حيث عقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة بإضراب المعلمين في المدارس الحكومية.
 - الأدوية الصيدلانية في فلسطين، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول جلسات الاستماع بهذا الشأن وذلك بحضور الأخ/ رياض الزعنون "وزير الصحة".
 - كما استمع المجلس إلى وزير الصحة الذي قدم تقريراً حول حمى النيل الغربي.
 - ناقش المجلس في جلساته المتعاقبة العديد من المواضيع السياسية، والتي تركزت على المواضيع التالية:
 1. الوضع السياسي الراهن.
 2. الانفاقية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة الفاتيكان، زيارة البابا إلى فلسطين.
 3. عمل دور دائرة اللاجئين في الوطن والشتات.
 4. تصاعد الهجمة الاستيطانية خاصة الإعلان عن طريق الطوق حول القدس وعن اثنى عشر طريقاً تقافياً جديداً تتركز في محافظتي القدس وبيت لحم.
 5. إضراب المعتقلين عن الطعام، وأوضاع الأسرى في السجون الإسرائيلية.
 6. المفاوضات السرية واستقالة الأخ/ ياسر عبد ربه من رئاسة الطاقم الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع الدائم، إقدام الكنيست الإسرائيلي على سن قوانين خاصة بشأن القدس واللاجئين، والذي يعتبر تعطيلاً للعملية السلمية.
 7. تصريحات الأخ/ خالد سلام المستشار الاقتصادي للأخ الرئيس أبو عمار المتعلقة بالتعويض دون الإشارة إلى حق العودة لللاجئين.
 8. اجتماع القمة الثلاثي المنعقد في كامب ديفيد "واشنطن".

- بالإضافة لقرارات مشاريع القوانين الاقتصادية تابع المجلس بعض المواضيع الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:
 1. ناقش المجلس تقرير لجنة الموازنة حول الحساب الختامي للسنة المالية 1997 ، وقد استمع المجلس إلى رد وزارة المالية على التقرير.
 2. ارتفاع أسعار الوقود والعلاقة بين الهيئة العامة للبترول ونقاولة أصحاب محطات بيع المحروقات.
 3. الأدوية المهرّبة عبر مطار غزة الدولي.
 4. قطاع التأمين في فلسطين والمشكلات التي تواجهه .

ثانياً: القرارات

اصدر المجلس في دورته الخامسة (63) قرارا، منها ما تم توجيهه إلى السلطة التنفيذية لاتخاذ الإجراءات الازمة بصدره، وبعضها خاص بالتشريع وإقرار القوانين بالقراءات المختلفة، بالإضافة إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية، وفيما يلي ملخص للقرارات:

الجلسة	التاريخ	الرقم	الموضوع
الأولى / الاجتماع الاول	2000/3/12	5/1/441	قبول مشروع قانون الصحة العامة، وإحالته للجان المختصة (لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، والقانونية)
	2000/3/12	5/1/442	السماح بالاستماع إلى رأي الأخ/ عيسى أبو شرار "قاضي استئناف ضريبة الدخل" أثناء انعقاد جلسة المجلس حول مواد مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية المختلفة عليها
	2000/3/12	5/1/443	إقرار مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية بالقراءة الأولى
	2000/3/12	5/1/444	إقرار مشروع قانون التشكيلات الإدارية بالقراءة الثانية.
	2000/3/13	5/1/445	إقرار مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية بالقراءة الثانية
الأولى / الاجتماع الثاني	2000/3/29	5/1/446	أولاً:طلب إلى وزارة الصحة: 1. الإسراع بإقرار خطة وطنية للوقاية من الأمراض الوراثية عامة ومرض الثلاسيميا خاصة. 2. العمل على إنشاء مختبر وراثي مركزي Molecular genetics ، ومركز متخصص لتشخيص أمراض الدم بأسرع وقت ممكن. 3. توسيع خدماتها المقدمة للمرضى في محافظات الضفة الغربية بشكل خاص، وذلك بتجهيز غرفة وطبيب متخصص ومدرب في كل مستشفى من المستشفيات التي لا يوجد بها قسم لأمراض الدم، وتزويد المراكز الطبية بأجهزة متقدمة لفحص الدم. 4. الإسراع بحالات مشاريع القوانين التي تتضمن التشريعات التي تساهم في التشخيص المبكر للكثير من الأمراض الوراثية وخاصة أمراض الدم. ثانياً:طلب إلى وزارة الصحة بالتعاون مع وزارات: التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة والإعلام، ووسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمفروضة؛ التوعية بخطورة هذا المرض وأهمية الفحص المخبري لأقارب المرضى وكذلك الوصول بالشباب إلى الاقتناع بضرورة الفحص قبل الزواج إلى أن يتم تشريع القوانين الخاصة بذلك أسوة بالدول المجاورة.
	2000/3/29	5/1/447	أولاً:التأكيد على السلطة التنفيذية وفريق المفاوضات الفلسطينية التعامل مع قضية الأسرى باعتبارها قضية سياسية ذات أولوية مطلقة، وليس موضوعاً لإبداء حسن النوايا والتاكيد أن تنتهي قضايا الأسرى وتحريرهم قبل التوقيع. ثانياً: على المجلس التشريعي اخذ دور الصدارة في الحملة الإعلامية على المستويين المحلي والدولي عبر مخاطبة كافة المؤسسات الدولية المعنية لممارسة الضغط على إسرائيل بهذا الشأن.
	2000/3/29	5/1/448	إقرار مشروع قانون الإحصاءات العامة بجميع فصوله بالقراءة الأولى.
	2000/3/29	5/1/449	إقرار مشروع قانون العمل الفلسطيني بالقراءة الثالثة بأغلبية أعضاء المجلس
	2000/3/29	5/1/450	أولاً:طلب إلى السلطة التنفيذية 1. تطبيق قانون الخدمة المدنية. 2. دعم مقررات اللجنة الوزارية بتطبيق النظام التقاعدي في الضفة الغربية مع تحسين رواتب المعلمين المتقاعدين بما يؤمن حياة كريمة لهم. 3. تطبيق قرار المجلس التشريعي القاضي بإلغاء نسبة الحسم (5%) من رواتب الموظفين لمتضارري الإغلاق بعد زوال السبب. ثانياً: الطلب إلى وزارة التربية والتعليم 4. عدم اللجوء إلى الإجراءات العقابية ضد المعلمين على خلفية تحركهم للمطالبة بتحسين أحوالهم المعيشية. 5. وضع خطة للتعويض لإنفاذ العام الدراسي من الضياع.

ثالثاً: الطلب إلى هيئة رئاسة المجلس ورؤساء اللجان لقاء الأخ الرئيس/ ياسر عرفات لمناقشة موضوع إضراب المعلمين وتوصيات المجلس بخصوص ذلك.			
2. عوة المجلس لعقد جلسة خاصة لمناقشة نتائج الاجتماع مع الأخ الرئيس على ان تعقد الجلسة الأسبوع القادم.			
أولاً: دعم عمل اللجنة المشتركة من مجلس الوزراء والمجلس التشريعي لمكينها من انجاز عملها ضمن السقف الزمني المحدد في القرار الرئاسي ثانياً: دعوة الأخوات والأخوة المعلمين للعودة فوراً إلى عملهم ووقف الإضراب الجزئي، انقاذاً للعملية التعليمية من الضرر الفادح اللاحق بها، وحفظاً على مصلحة طلبنا ووطننا. ثالثاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية القديم بمشروع قانون لتنظيم الإضرابات العامة التي أجازها القانون الأساسي. رابعاً: الطلب إلى وزارة التربية والتعليم عدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضد المعلمين المضربين وتطبيق القانون. خامساً: دعوة اتحاد المعلمين والجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية لاسراع في إجراءات انتخابات ديمقراطية لممثلي المعلمين في الحكومة والوكالة والمدارس الخاصة، ليكون هناك جسم نقابي واحد يفاوض ويدافع عن مطالب المعلمين ومصالحهم. سادساً: إطلاع المجلس التشريعي أولاً بأول على أعمال اللجنة وتطورات هذا الموضوع، ودعوة المجلس لجلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع في أوائل شهر أيار القادم.	5/1/451	2000/4/5	الخاصة الأولى
1. تخصيص ميزانية لدائرة شؤون اللاجئين تابي احتياجاتها، وتساعدها على القيام بواجبها نحو اللاجئين في الوطن والشتات والذين يشكلون أغبية مجموعة الشعب الفلسطيني. 2. التأكيد على المسؤولية الأولى المناطة بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في إطار المخيمات وأوساط اللاجئين.	5/1/452	2000/4/12	الأولى/ الاجتماع الثالث
أولاً: عقد جلسة خاصة لبحث موضوع الاستيطان. ثانياً: حماية الأراضي والمدافعين عنها من خلال: - تخصيص موازنة. - صرف تعويضات للمتضاربين. - توكيل محامين. ثالثاً: تطبيق قرارات المجلس الخاصة بمواجهة الاستيطان.	5/1/453	2000/4/12	
الطلب إلى السلطة التنفيذية والهيئة العامة للبترول: 1. العمل على إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي لإزالة القيود التي يفرضها هذا الاتفاق فيما يتعلق باستيراد النفط ومشتقاته. 2. استخدام الهاشم الذي يسمح به اتفاق باريس لتخفيض أسعار الوقود في مناطق السلطة الفلسطينية وبشكل خاص تخفيض أسعار الكاز المستخدم من الشريحة الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني. 3. عدم اللجوء إلى رفع أسعار المحروقات والمياه والكهرباء إلا بعد العودة إلى المرجعيات القانونية المختصة. 4. ضرورة تحديد أسعار خاصة للمحروقات المستخدمة في القطاعين الزراعي والصناعي في مواجهة المنافسة الإسرائيلية غير العادلة وبشكل خاص بين المستوطنات والمزارعين الفلسطينيين. 5. إصدار قانون الهيئة العامة للبترول. 6. إعلان معايير محددة وواضحة لمنع تراخيص محطات بيع المحروقات. 7. ان تصفي الهيئة العامة للبترول مساهمتها في محطات بيع المحروقات التي تزاينا بأحكام القانون. 8. تكليف دائرة المواقف والمقياس بإنشاء مختبر لفحص الوقود أو اعتماد مختبر خاص وبشكل رسمي للقيام بهذه الفحوصات بشكل دوري وفعال، وتشديد الرقابة على جودة المحروقات ومنع التهريب.	5/1/454	2000/4/12	

9. ضرورة العمل على تجديد محطات بيع المحروقات القديمة وبشكل خاص الخزانات التي تؤدي أحياناً إلى تلوث الوقود، وذلك بعض النظر بما يسفر عنه التفاوض بين نقابة أصحاب المحطات والهيئة العامة للبترول حول الجهة المسئولة عن عمليات التجديد تلك.		
10. ضرورة عقد اجتماعات دورية مشتركة بين الهيئة العامة للبترول ونقاية أصحاب محطات بيع المحروقات لحل الإشكاليات المتعلقة بمصالح الطرفين من خلال التفاوض لما فيه مصلحة المواطن أولاً.		
<p>أولاً: التأكيد على قرار وزير الصحة بمنع دخول الأدوية للتجارة إلا بعد تسجيلها وتحليلها ومعاقبة المخالفين وفق القانون.</p> <p>ثانياً: الطلب إلى وزارة المالية الاهتمام بموضوع الأدوية المهربة والتغفيض والتدقيق عليها على جميع المعابر.</p> <p>ثالثاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة فنية دوائية مشتركة برئاسة وزارة الصحة وعضوية كل من وزارة الزراعة (البيطرة)، وزارة البيئة ووزارة التجارة، تكون مهمتها تقرير مصير الأدوية المصادر أاما بإعادتها بطرق علمية أو إضافتها إلى قائمة أدوية وزارة الصحة للاستفادة منها أو تقديم الذي حملها إلى القضاء.</p> <p>رابعاً: لوزارة الصحة صلاحية الإشراف الصحي على المبناىء مستقبلاً حتى تتوحد آلية التعامل مع الأدوية والمستلزمات الطبية التي تدخل مع الفademins وتشكل مصدر خطر على شعبنا.</p>	5/1/455	2000/4/12
إقرار مشروع قانون المواقف والمقييس الفلسطينية بالقراءة الثانية.	5/1/456	2000/4/12
عقد جلسة خاصة في المجلس لمناقشة موضوع إضراب المعلمين في المدارس الحكومية، وذلك يوم الاثنين الموافق 8/5/2000.	5/1/457	2000/5/2
إعادة تقرير اللجنة الاقتصادية حول قطاع التأمين في فلسطين والمشكلات التي تواجهه للجنة لادعة دراسته مع الجهات ذات العلاقة، على أن يتم دعوة الجهات المعنية عند عرض التقرير على المجلس.	5/1/458	2000/5/2
إقرار مشروع قانون الاحصاءات العامة بالقراءة الثانية		
الطلب إلى السلطة التنفيذية:	5/1/460	2000/5/3
1. اجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية بأسرع وقت ممكن.		
2. الالتزام بقانون الهيئات المحلية وتصويب الوضع القائم فيما يتعلق بعدد أعضاء المجلس البلدي وجود موظفين حكوميين على رأس المجلس البلدي في بلدية أريحا، وذلك وفقاً للمادة الخامسة بند(2 ، 3) من قانون الهيئات المحلية.		
قبول مشروع قانون الطيران المدني وإحالته إلى اللجان المختصة (الداخلية، الاقتصادية والقانونية)	5/1/461	2000/5/3
قبول مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية، وإحالته إلى اللجان المختصة (الاقتصادية والقانونية)	5/1/462	2000/5/3
1. التأكيد على قرارات المجلس الخاصة بالأسرى وعائلاتهم.	5/1/463	2000/5/17
2. إدانة الحكومة الإسرائيلية لبقاء قضية الأسرى كورقة مساومة في المفاوضات، وشجب الإجراءات القمعية التي مارستها ضد المواطنين الفلسطينيين أثناء تعبيرهم عن تضامنهم مع إضراب الأسرى عن الإضراب.		
3. أن تكون قضية الإفراج عن جميع الأسرى في السجون الإسرائيلية القضية الأولى على جدول أعمال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية (اتفاقية الإطار)، وتنفيذه قبل إبرام آية اتفاقية إطار للحل الدائم.		
4. اعتبار أن أي اتفاق لا يتضمن الإفراج عن الأسرى اتفاقاً باطلًا.		
5. الطلب إلى المجتمع الدولي وراعي عملية السلام لممارسة دورهم السياسي والأخلاقي للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.		
إقرار مشروع قانون المحاكم النظامية بالقراءة الثالثة بأغلبية أعضاء المجلس	5/1/464	2000/5/17
رد مشروع قانون منع التعذيب للموقوفين والمحتجزين والمسجونين	5/1/465	2000/5/17
إقرار مشروع قانون الرسوم القتصدية بالقراءة الأولى.	5/1/466	2000/5/17
أولاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية	5/1/467	2000/5/18

1.الالتزام بتقديم الحساب الختامي في الفترة المحددة قانوناً قبل نهاية السنة المالية التالية. وتذكر اللجنة أن الحساب الختامي للسنة المالية 98 لم يقدم إلى المجلس التشريعي حتى الآن، علماً بأنه كان يتوجب تقديمها قبل نهاية عام 99.				
2.تقديم مشروع قانون صندوق الضمان الاجتماعي.				
3.ضرورة تقديم ملحق موازنة للمجلس التشريعي في حالة حدوث احتياجات مالية بخلاف ما أقر في الموازنة العامة، حيث لم يتم تقديم ملحق موازنة لعام 97، رغم وجود تغييرات في الموازنة.				
ثانياً: الطلب إلى وزارة المالية				
1.الالتزام بنظام محاسبي موحد وتبويب ثابت للموازنة العامة والحساب الختامي.				
2.تقدير التقارير ربع السنوية في مواعيدها طبقاً للمادة (52) من قانون تنظيم الموازنة العامة، حتى يتسنى للجنة الموازنة متابعة سير تنفيذ الموازنة العامة أولأ بأول، وحتى تتمكن اللجنة من بناء تقارير الموازنات اللاحقة على ضوء الإنفاق الفعلي.				
3.دفع مستحقات صندوق الضمان الاجتماعي المتراكمة على الحكومة.				
4.الالتزام بتقديم عجز موازنة السنة المالية السابقة ضمن موازنة السنة المالية اللاحقة وإعطائه الأولوية في الصرف، طبقاً لاحكام المادة (53) من قانون تنظيم الموازنة العامة.				
ثالثاً: نظرأ لمضي ثلاثة سنوات على هذه الموازنة، فإن اللجنة تؤك على ضرورة تلافي الأخطاء والمخالفات المشار إليها في هذا التقرير في الحساب الختامي للسنوات اللاحقة والتقييد بقانون تنظيم الموازنة العامة.				
وقف مناقشة مشروع قانون تنظيم وتجارة مبيدات الآفات الزراعية، وذلك لصالح مشروع قانون الزراعة العام لفلسطين الجاري إعداده في ديوان الفتوى والتشريع، حيث سيشتمل على أنظمة مكملة مثل نظام المبيدات.	2000/5/18	5/1/468		
أولاً/الطلب إلى السلطة التنفيذية	2000/6/7	5/1/469	الأولى/الاجتماع السادس	
1.الإسراع في إحلال رزمة القوانين الصحية مثل الصحة العامة (تمت إحالته)، الأطباء البشريين، أطباء الأسنان، الصيادلة، المهن الطبية المساعدة وقانون التأمين الصحي.				
2.توحيد الرقابة الدوائية على المعابر وجعلها من مسؤوليات وزارة الصحة وحدها.				
3.إعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية بما يساهم في دعم المنتجات المحلية.				
4.تحديد دور كل جهة من الجهات ذات العلاقة بالأدوية والصيادلة وبوضوح كامل يمنع التدخلات فيما بينها.				
5.وضع برنامج توعية شامل للمواطنين في الوزارات والمؤسسات المعنية حول الأدوية ومخاطرها وبما يقلل من استهلاكها.				
ثانياً: الطلب إلى وزارة الصحة				
1.تفعيل دور اللجنة الفنية الدوائية وممارستها لكافة صلاحيتها.				
2.تطبيق نظام موحد لتسجيل الأدوية في كافة أنحاء الوطن وعدم التساهل في ذلك.				
3.العمل على دعم الصناعة الدوائية المحلية ومساعدتها، بما يضمن جودة المنتج الدوائي المحلي ويدعم قدرته على المنافسة وللوصول بالسرعة الممكنة لتطبيق نظام التصنيع الجيد.				
4.دعم الصناعة الدوائية الوطنية باستمرار إعطائها هامش حتى (15%) في عطاءات وزارة الصحة.				
5.دعم دائرة الرقابة والتفتيش بعملها في التفتيش على خطوط إنتاج الأدوية ودعم دائرة التفتيش الصيدلاني والمستودعات وذلك بزيادة عدد المفتشين وزيادة إمكاناتهم ووضع الأنظمة اللازمة لذلك.				
6.عدم الإفراج عن آية أدوية قبل تحليتها، ومنع دخول أو تداول أي دواء لا يكون موافقاً للمواصفات مهما تكون المبررات.				
7.اشترط الموافقة المسبقة لوزارة الصحة على المنح الدوائية قبل إرسالها إلينا بما يكفل الاستفادة الكاملة منها.				

8. تطبيق نظام موحد لفتح الصيدليات بحيث يراعي أعداد الخريجين والتعداد السكاني. 9. توحيد النظام المتبعة لمزاولة مهنة الصيدلة إلى أن يتم إقرار القانون الخاص بذلك من المجلس التشريعي. 10. معاقبة المخالفين للقوانين والأنظمة الصحية وتفعيل دور المجلس التأديبي الأعلى.		
<p>أولاً: الطلب إلى وزارة التعليم العالي سرعة إقرار النظام الأساسي – وفقاً لقانون التعليم العالي – وإرساله لكلية التربية. معاملة جميع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وفق نفس الشروط فيما يخص المنح والبعثات والإسراع في الإجراءات الإدارية إذا توفرت الشروط المطلوبة.</p> <p>ثانياً: الطلب إلى ديوان الموظفين سرعة الإجراءات للمبعوثين وصرف رواتبهم بعد أن يتم تسييدهم من وزارة التعليم العالي. اعتماد الرتب الأكademie المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي وتعدل الراتب وفقاً لها. تطبيق الكادر المالي الموحد للجامعات الفلسطينية على العاملين في كلية التربية. تحسين الراتب التقاعدي للعاملين في الكلية.</p>	5/1/470	2000/6/7
<p>أولاً: يحيى المجلس هبة شعبنا التضامنية والمساعدة لأسرانا في سجون الاحتلال، كما ويدين الإجراءات القمعية التي قامت بها قوات الاحتلال، والتي أدت إلى استشهاد ستة من أبناء الشعب الفلسطيني وإصابة أكثر من ألف مواطن خلال المظاهرات الشعبية</p> <p>ثانياً: التأكيد على قرارات المجلس السابقة التي تحرم التوقيع على أية اتفاقية مع الجانب الإسرائيلي ما لم يشمل ذلك حلاً لقضية الأسرى.</p> <p>ثالثاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية إطلاق سراح الذين اعتقلوا في مظاهرات ومسيرات التأييد للأسرى.</p> <p>إقرار مشروع قانون الإحصاءات العامة بالقراءة الثالثة بأغلبية أعضاء المجلس.</p>	5/1/471	2000/6/7
<p>إقرار مشروع قانون الرسوم القضائية بالقراءة الثانية</p> <p>قبول مشروع قانون المعدل لقانون الهيئات المحلية، وإحالته إلى اللجان المختصة (لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي، والقانونية)</p> <p>إقرار مشروع قانون المرور بالقراءة الثالثة</p> <p>أولاً: ضرورة عرض ما توقعه السلطة الوطنية من اتفاقيات على المجلس التشريعي من أجل الاطلاع عليها وإقرارها وذلك قبل التوقيع النهائي على هذه الاتفاقيات.</p> <p>ثانياً: توفير الدعم البشري والمالي لسفاراتنا ومفوبياتنا وممثلياتنا وبعثتنا في الخارج ومدتها بالمعلومات وبالموافق السياسية والطلب إليها إرسال التقارير الدورية، وتفعيل دور هذه السفارات وإجراء التنقلات الدورية اللازمة بما يساعد على تمكينها من أداء عملها بالشكل الأمثل.</p> <p>ثالثاً: ضرورة إقرار قانون الكادر الدبلوماسي وقانون العلاقات الخارجية وقانون الرسوم القضائية.</p> <p>عقد جلسة خاصة مغلقة لمناقشة التقرير المشار إليه أعلاه، وموضوع الاعتداءات المتكررة على أعضاء المجلس التشريعي.</p>	5/1/472 5/1/473 5/1/474 5/1/475 5/1/476	2000/6/8 2000/6/8 2000/6/8 2000/6/8 2000/6/8
<p>أولاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الالتزام بقانون المطبوعات والنشر، ومبادئ حرية الصحافة والصحفيين. 2. تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا. 3. تطبيق قانون السلطة القضائية. 4. تحديد جهة واحدة لمنح التراخيص للمحطات الخاصة بما لا يتعارض مع القوانين السارية المفعول. <p>ثانياً: التأكيد على قرارات المجلس السابقة بخصوص تحريم الاعتقال السياسي.</p>	5/1/477 5/1/478	2000/6/8 2000/6/28

الأولى/ الاجتماع السابع	2000/6/28	5/1/479	<p>ثالثاً: التأكيد على منع ورفض كافة أشكال التعذيب.</p> <p>رابعاً: التأكيد على قرارات المجلس السابقة بتحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية.</p> <p>أولاً: الطلب إلى السلطة التنفيذية:</p> <ul style="list-style-type: none"> الالتزام بقانون المطبوعات والنشر، ومبدأ حرية الصحافة والصحفيين. تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا. تطبيق قانون السلطة القضائية. تحديد جهة واحدة لمنح التراخيص للمحطات الخاصة بما لا يتعارض مع القوانين السارية المفعول. <p>ثانياً: التأكيد على قرارات المجلس السابقة بخصوص تريم الاعقال السياسي.</p> <p>ثالثاً: التأكيد على منع ورفض كافة أشكال التعذيب.</p> <p>رابعاً: التأكيد على قرارات المجلس السابقة بتحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية.</p>
الأولى/ الاجتماع الثامن	2000/6/28	5/1/480	قبول مشروع قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية، وإحالته إلى اللجنة القانونية
الأولى/ الاجتماع الثامن	2000/6/28	5/1/481	إقرار مشروع قانون المواصفات والمقياييس الفلسطينية بالقراءة الثالثة بأغلبية أعضاء المجلس.
الأولى/ الاجتماع الثامن	2000/6/28	5/1/482	إقرار مشروع قانون الإجراءات الجزائية بالقراءة الثانية.
الأولى/ الاجتماع الثامن	2000/7/19	5/1/483	<p>أولاً: دعم تشبيث الموقف الفلسطيني في القمة بثوابت الإجماع الوطني والمقتبسة فيما يلي:</p> <p>1. انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967 طبقاً للقرار (242) الذي قبله منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك القدس العربية بكاملها.</p> <p>2. أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عنها وعودتها كبقية الأراضي الفلسطينية إلى السيادة الفلسطينية.</p> <p>3. تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يكفل حل قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم والتعويض، وتحميل إسرائيل المسؤولية التاريخية عن نكبة الشعب الفلسطيني.</p> <p>4. أن المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية غير شرعية وغير قانونية، ويجب إزالتها.</p> <p>ثانياً: رفض التوقيع على أي اتفاق نهائي أو اتفاق إطار ينتقص من الحقوق الوطنية الثابتة التي حددها وأكدها المجلس المركزي الفلسطيني أو أي اتفاق نهائي يقوم بتأجيل أو تجزئة قضيتي القدس واللاجئين، أو يغفل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، واعتباره حلاً غير ملزم لأبناء الشعب الفلسطيني.</p> <p>ثالثاً: دعم الفعاليات الوطنية الفلسطينية الرسمية والشعبية الداعمة لثبات الموقف الفلسطيني في القمة وتطوير هذه الفعاليات لتشمل أرجاء الوطن الفلسطيني بأسره.</p> <p>رابعاً: دعوة الدول العربية إلى التعبير عن دعمها للموقف الفلسطيني المتثبت بالثوابت الوطنية في قمة واشنطن وفي مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.</p> <p>خامساً: تحويل الحكومة الإسرائيلية التي ذهبت إلى القمة بلاعات باراك المعروفة المسؤولية الكاملة عن أي فشل تمنى به هذه القمة، ودعوةقيادة الفلسطينية إلى اتخاذ الاستعدادات والإجراءات اللازمة لما يمكن أن يتربّط على هذا الفشل من تداعيات.</p> <p>سادساً: التأكيد على قرار المجلس المركزي بانهاء المرحلة الانتقالية في 13 أيلول من هذا العام وإعلان قيام الدولة وتجسيد السيادة ومواصلة الاستعدادات اللازمة لذلك.</p> <p>سابعاً: إصدار بيان عن المجلس يعبر عن الموقف الرسمي للمجلس التشريعي من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في كامب ديفيد.</p>

اقرار مشروع قانون المعدل لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية بالقراءة الأولى.	5/1/484	2000/7/19	
أولاً:الطلب إلى وزارة المالية 1. دفع استحقاقات الجامعة الإسلامية وبقى الجامعات الفلسطينية من الميزانية العامة للعام 2000م. 2. إعادة الضريبة المضافة على مشتريات الجامعة الإسلامية وعلى أيديتها، والجامعات الفلسطينية. ثانياً:الطلب إلى وزارة الشؤون المدنية العمل على تسهيل تنقل العاملين في الجامعات الفلسطينية بين غزة والضفة للتواصل والتعاون بينهما	5/1/485	2000/7/19	
إقرار مشروع قانون المعدل لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية بالقراءة الثانية إغلاق ملف عطاء المحطة المركزية للباصات – البيرة لعدم وجود مخالفة فيه لأنظمة والقوانين المعمول بها.	5/1/486	2000/7/20	
	5/1/487	2000/8/1	الأولى/الاجتماع التاسع
أولاً:الطلب إلى الحكومة والسلطة التنفيذية: ضرورة الإسراع بتقديم قانون ينظم قطاع التامين في فلسطين لوضع حد لتعدد التشريعات المطبقة في هذا المجال، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات الجهات المعنية بهذا القطاع. ثانياً:الطلب إلى السلطة التنفيذية: 1. طرح عطاءات التامين في المشاريع التي تديرها السلطة الوطنية أو تشارك في إدارتها بشكل يسمح بمشاركة أكبر عدد من شركات التامين الوطنية. 2. العمل على تفعيل إدارة رقابة التامين في وزارة المالية وتزويدها بالكادر المختص، والميزانيات والصلاحيات للقيام بواجباتها القانونية والرقابية، ووضع حد لتضارب المسؤوليات في هذا المجال. 3. ضرورة قيام مراقب التامين بمتابعة شركات التامين المخالفة لاحكام القانون، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات التي لم تصوب أوضاعها. 4. أهمية تشديد إجراءات السلطة الوطنية في مجال الرقابة على تامين المركبات الميكانيكية. 5. اتباع سياسة المعاملة بالمثل مع شركات التامين الأجنبية العاملة في فلسطين. ثالثاً:توجيه رسالة إلى الأخ/ محمد زهدي النشاشيبي "وزير المالية" للاستماع إلى إجابته في المجلس حول مجمل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية.	5/1/488	2000/8/1	
قبول مشروع قانون المجلس الفلسطيني للتمريض والقبالة، وإحالته إلى اللجان المختصة (التربية والقضايا الاجتماعية، والقانونية) تأجيل مناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لمدة أسبوعين إلى حين التوصل إلى اتفاق بين وزارة المالية ووزارة التجارة والاقتصاد وللجنة المعاونة حول النقاط المختلفة عليها في المشروع القانون.	5/1/489	2000/8/1	
إقرار مشروع قانون الطيران المدني بالقراءة الأولى.	5/1/490	2000/8/1	
إقرار مشروع قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية بالقراءة الأولى.	5/1/491	2000/8/8	الأولى/الجتماع العاشر
إقرار مشروع قانون الطيران المدني بالقراءة الثانية.	5/1/492	2000/8/9	
	5/1/493	2000/8/16	الأولى/الجتماع الحادي عشر
إقرار مشروع قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية بالقراءة الثانية.	5/1/494	2000/8/16	
إقرار مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بالقراءة الأولى	5/1/495	2000/8/17	
إقرار مشروع قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بالقراءة الأولى	5/1/496	2000/9/19	الأولى/الجتماع الثاني عشر
قبول مشروع قانون التأمينات الاجتماعية بالمناقشة العامة.	5/1/497	2000/9/29	الأولى/الجتماع الثالث عشر

قبول مشروع قانون المعدل لقانون الاحوال المدنية رقم(2) لسنة 1999 بالمناقشة العامة	5/1/498		
قبول مشروع قانون الكسب غير المشروع بالمناقشة العامة.	5/1/499		
قبول مشروع قانون الصناعة بالمناقشة العامة.	5/1/500		
إقرار مشروع قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بالقراءة الثانية	5/1/501		
إقرار مشروع قانون العاصمة القدس بالقراءة الثانية.	5/1/502		
إقرار مشروع المياه بالقراءة الأولى	5/1/503		

رابعاً: مشاريع القوانين.

وفقاً لأحكام المادة (62) من النظام الداخلي أحالت السلطة التنفيذية سبع مشاريع قوانين إلى المجلس التشريعي وهي:

1. ايجار المساكن والعقارات التجارية.
2. الطيران المدني.
3. البيانات في المواد المدنية والتجارية.
4. المجلس الفلسطيني للتمريض والقبالة.
5. الصناعة.

6. نقابة المهندسين الفلسطينيين (تنظيم المهن الهندسية).

7. معدل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 1996.

وتقديم الأخوة الأعضاء باربعة مشاريع قوانين وهي:

1. الكسب غير المشروع

2. معدل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية (بشأن العاصمة القدس)

3. مكافحة التدخين

4. نقابة المعلمين الحكوميين (تنظيم مهنة المعلمين الحكوميين)

وتقديمت لجان المجلس بمشروع قانون واحد وهو:

• معدل قانون الاحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999

وبهذا يكون حصيلة مشاريع القوانين التي تداولها المجلس قد ارتفعت إلى تسعة وسبعين مشروع قانون، إذ ناقش المجلس في جلساته المتعاقبة غالبية هذه القوانين.

(مرفق الإجراءات المتخذة على مشاريع القوانين)

رابعاً: الأسئلة الموجهة للأخوة الوزراء.

تقديم الأخوة الأعضاء بـ أحد عشر سؤالاً إلى الأخوة الوزراء بالإضافة إلى أربعة أسئلة تم نقلها من الدورة الرابعة ليصبح عدد الأسئلة خمسة عشر سؤالاً حيث طرحت في جلسات المجلس المختلفة.

بناءً على إجابات الأخوة الوزراء تم الانتهاء من أربعة أسئلة، قام مقدم سؤال بسحبه، وتم إحالة خمسة أسئلة إلى اللجان المختصة في المجلس لمتابعة القضايا المطروحة ضمن الأسئلة، ولما زالت أربعة أسئلة لم ت تعرض بعد.

الرقم	الموضوع	الوزارة	مقدم السؤال	إجراء المجلس
4/9/44	هناك قرار يقضي بصرف رواتب العاملين بالسلطة الموقوفين في سجون السلطة ما دام لم يحكموا، فلماذا لا يطبق القرار على المعتقلين السياسيين في سجون السلطة؟	المالية	حسن خريشه	أحيل للجنة الداخلية على ان تقدم تقرير
4/13/62	يرجى إفادتنا لماذا لا يتم إرجاع قيمة ضريبة ال 17% المفروضة على الأعلاف للبدو واصحاب الماشي في محافظة قلقيلية، علماً ان هذه الأعلاف كانت قد صرفت لهم للتغلب على الأضرار الناجمة عن الجفاف، اخذين بعين الاعتبار ان المحافظة تمر في حالة جفاف تام وان البدو يعانون من نقص في المياه والأعلاف الأمر الذي يتغلب عليهم حيث يقومون بشراء المياه ونقلها بالصهاريج بأسعار عالية؟	المالية	عثمان غشاش محمود دعاش	أحيل للجنة للموازنة والاقتصادية
4/7/28	في نشرة رسمية لوزارة التعاون الدولي الفلسطينية أشارت إلى تخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار لبناء مقرات للمحاكم منذ أكثر من عام ولم يتم استخدامها من قبل وزارة العدل حتى الآن. ما هي مبررات الوزارة لعدم القيام بتنفيذ هذا المشروع الهام رغم توفر الأموال اللازمة له؟	العدل	فخري التركمان	اقتتنع مقدم السؤال بالاجابة
5/1/1	ما هي مبررات وقف العمل من قبل وزارة المالية بقانون التقاعد الساري المفعول في الضفة الغربية، دون الرجوع للمجلس التشريعي صاحب الصلاحية في إصدار التشريعات الجديدة أو إلغاء أو تجميد العمل بالساري منها؟	المالية	عزمي الشعبي	اقتتنع مقدم السؤال بالاجابة
5/1/2	ما مدى قانونية ان تقوم شركة الاتصالات الفلسطينية بتجهيز هاتف جوال بإمكانية التسجيل الصوتي، مما يتعرض مع خصوصية الاجتماعات والأحاديث الشخصية، علماً بأن إمكانية التسجيل في أجهزة جوال ليست مرتبطة بالمحادثات الهاتفية فقط، بل وب مجرد وجود الجهاز في حالة عدم الاستعمال ايضاً؟	الاتصالات	مرwan Kfani	أحيل للجنة الاقتصادية على ان تقدم تقرير
5/1/3	نصت الاتفاقية الموقعة مع شركة كهرباء فلسطين على تخصيص ثلاثة سلطة الطاقة	سلطة الطاقة	مروان كفاني	نقل إجابة السؤال حرفيًا للأخ مرwan Kfani

الرقم	الموضوع	الوزارة	مقدم السؤال	إجراء المجلس
	سلطة الطاقة والشركة في هذا الصدد؟			وإذا لم يقنع يحال للجنة الاقتصادية
4/14/63	يرجى توضيح الأساليب والداعي لاحالة طلبات الحصول على بطاقات الممر الآمن إلى الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار أن مثل هذه الأمور تؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد، وأن المواطن هو الجهة المتضررة من هذه الإجراءات؟	الشؤون المدنية	عثمان غشash	اقتنع مقدم السؤال بالاجابة
5/1/4	لماذا لم تقم وزارة الزراعة بفحص مخبرى لم الحصول البصل قبل دخوله أسوة بالطرف الإسرائيلي الذي يفحص عينات من كل محصول يدخل إليه؟ وهل من المعقول أن كمية البصل التي تدفقت مرة واحدة للقطاع لم تثر أية شكوك حولها سواءً على صعيد الكميات أو أسعارها المتدنية والفتراء الزمنية التي دخلت خالها؟ ولماذا لم تقم وزارة الزراعة بأي إجراء لحماية المواطنين وارشادهم عبر الوسائل الإعلامية المختلفة وما زال الموضوع حبيس الملفات؟	الزراعة	فخري شقورة	سحب السؤال من قبل مقدمه
5/1/5	ماذا فعلت وزارة الشؤون المدنية من أجل استصدار بطاقات هوية لعدد من المواطنين الذين ولدوا وعاشوا في فلسطين ولم يسجلوا في الوثائق الرسمية الخاصة بالوالدين، علماً بأن الوزارة طالبتهم بتقديم طلب جمع شمل داخلي، لكن حتى الآن لم يحصلوا على الهويات؟	الشؤون المدنية	قدورة فارس	اقتنع مقدم السؤال بالاجابة
5/1/6	كيف انتهت مأساة الأربعة عشر فتاة اللواتي استشهدن في مصنع القداحات في الخليل، وما هي الإجراءات التي تم تحقيقها بعد هذه المأساة للكثير من المصانع التي تشارك مصنع القداحات نفس الظرف.	العمل	عبد الجود صالح	
5/1/7	ما مدى اهتمام الوزارة في نشر الوعي المتعلق بالزراعة العضوية، وهل هناك خطط نحو تطوير المبيدات العضوية بهدف تخفيف وطأة المبيدات الكيميائية وإتاحة خيارات بيئية سليمة؟	الزراعة	عبد الجود صالح	
5/1/8	هل تم حصر كافة المعوقين ودرجة الإعاقة وجنس المعوق من قبل الوزارة، وهل تقدمتم بمخطط قصير أو طويل الأمد لحل مشكلة المعوقين، واستيعابهم في مجالات منتجة؟	الشؤون الاجتماعية	عبد الجود صالح	
5/1/9	أنكم على وعي من تأثير عاون العنف الذي مارسه الاحتلال على أبنائنا الطلبة، فما هي الإجراءات التربوية التي تتخذها الوزارة لمواجهة عاون العنف في المدرسة او في البيت او في الشارع؟ وهل هناك خطط لمعالجة موضوع التسكم في الشوارع؟	التربية	عبد الجود صالح	
5/1/10	هل تقوم الوزارة بمراقبة المجالس البلدية المعينة في مجال العطاءات؟ وهل من المسموح فيه في ظل هذه المراقبة السماح بتغيير شروط العطاء (عطاء المحطة المركزية للباصات – البيرة) بعد أن تم تزيمه لإحدى الشركات ولصالح الشركة المعنية بمضايقة دخلها بماليين الدولارات، على حساب المواطن والبلدية؟	الحكم المحلي	عبد الجود صالح	احيل للجنة الداخلية
5/1/11	لقد علمنا أثناء زيارة لجنة الموازنة للبنك الدولي في واشنطن بأنه تم تخصيص مبلغ 25 مليون دولار دون فوائد لدعم الإسكان في فلسطين، فماذا تم بخصوص هذا القرض علماً بأنه تم اعتماده منذ ستين؟	الإسكان	جلال المصدر	احيل للجنة الاقتصادية

خامساً: البيانات الصادرة عن المجلس.

اصدر المجلس التشريعي في دورته الخامسة ست بيانات ،وذلك على النحو التالي:

رقم	الجلسة	التاريخ	المناسبة
1.	الأولى/ الاجتماع الثاني	2000/3/29	الذكرى الرابعة والعشرين ليوم الأرض
2.	الأولى/ الاجتماع الخامس	2000/5/17	إضراب الأسرى والمعتقلين عن الطعام في السجون الإسرائيلية
3.	الأولى/ الاجتماع الثامن	2000/7/19	موقف المجلس من المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية في كامب ديفيد
4.	الأولى/ الاجتماع العاشر	2000/8/8	تصريحات الحاخام الإسرائيلي عوفاديا يوسف
5.	الأولى/ الاجتماع الحادي عشر	2000/8/16	قيام مجموعة من قوات الجيش الإسرائيلي بقتل مختار قرية سردا.

الذكرى الثامنة عشر لمذبحة صبرا وشاتيلا والذكرى الرابعة لهبة الاقصى	2000/9/19	الأولى/ الاجتماع الثاني	6. عشر
---	-----------	-------------------------	--------

سادساً: وفود وضيوف.

1. رحب الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" بحضوره وفد من طلاب ومعلمي المرحلة الثانوية في محافظة فلقلية الذي حل على المجلس في الاجتماع الأول من الجلسة الأولى بتاريخ 13/3/2000.
2. في الجلسة الأولى - الاجتماع الثامن بتاريخ 19/7/2000 رحب الأخ/ إبراهيم أبو النجا "نائب الأول لرئيس المجلس" بالوفد الطلابي الذي حضر لزيارة المجلس من بعض جامعات الحقوق في بلجيكا وإنجلترا
3. في الجلسة الأولى - الاجتماع العاشر بتاريخ 8/8/2000 رحب الأخ/ أبو علاء رئيس المجلس بالأخ/ صبري حامد "المستشار القانوني" من جمهورية مصر العربية، الذي حضر للمشاركة في نقاش مشروع قانون البيانات في المواد المدنية التجارية وتقديم الإيضاحات والاستشارات القانونية أثناء عرضه على المجلس.
4. رحب الأخ/ إبراهيم أبو النجا "نائب الأول لرئيس المجلس" بالوفد الطلابي الذي حضر لزيارة المجلس من بعض جامعات الحقوق في بلجيكا وإنجلترا.

سابعاً: اعلانات رئيس المجلس:

- في الاجتماع الأول من الجلسة الأولى بتاريخ 13/3/2000، هنا الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس التشريعي" الشعب الفلسطيني والامة العربية والإسلامية عامة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك.
- توجه الأخ/ أحمد قريع "رئيس المجلس" بالشكر للأخ الرئيس ياسر عرفات لتشكيله مجلس القضاء الأعلى كما تمنى بهذه المناسبة توقيع قانون السلطة القضائية.
- بتاريخ 19/9/2000 في الاجتماع الثاني عشر وجه الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس التشريعي" الشكر لديوان القتوى والتشريع على تعاونه مع المجلس التشريعي في إصدار رزمة القوانين القضائية كما وجه شكرًا خاصًا للأخ/ صبري حامد المستشار المصري على جهوده في إنجاز مشروع قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية.
- في الاجتماع الثالث من الجلسة الأولى بتاريخ 12/4/2000 أعلن الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس التشريعي" عن اكتمال التصميم لمبنى المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة، وانه سيتم طرح المناقصة الخاصة به خلال بضعة أيام.
- في الاجتماع الثالث من الجلسة الأولى بتاريخ 12/4/2000 أعلن الأخ/ احمد قريع "رئيس المجلس التشريعي" عن عقد جلسة خاصة ومغلقة لمناقشة حقوق أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
- أشار الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) "رئيس المجلس" إلى بدء تقدم طلاب الثانوية العامة للامتحان العام متمنياً لهم النجاح والتوفيق.
- في الاجتماع السادس من الجلسة الأولى بتاريخ 7/6/2000 أشار الأخ/ احمد قريع "رئيس المجلس" إلى أن لجنة شؤون المجلس قد انتهت من إقرار التوصيات الخاصة بالمادة (99) من النظام الداخلي الخاصية بحقوق وواجبات الأعضاء، وبناءً عليه تصبح هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من النظام الداخلي.

رسائل تم الإعلان عنها:

في الاجتماع الرابع بتاريخ 5/5/2000، تلا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "نائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة الموجهة من الأخ/ محمد زهدي النشاشيبي "وزير المالية" التي يطلب فيها تأجيل مناقشة تقرير لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية حول تقرير الحساب الختامي للموازنة العامة للسنة المالية 1997، وذلك نظراً لتأخر تبليغه بموعود الجلسة.

التعازي:

في الجلسة الأولى / الاجتماع السادس بتاريخ 7/6/2000 وجه الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) "رئيس المجلس" التعازي للأخ/ حسن خريشة عضو المجلس بوفاة والدته.